مصير القضية الوطنية والقومية . وفعلا تمكن اليسار من ان يفرض البدايات الاولية لهذه المسألة على صعيد تثبيت السلطة الوطنية للمقاومة . ثم دفع الامور باتجاه ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في ظل شعار ان تصبح « كل السلطة للمقاومة والجنود والجماهير المسلحة » بعد أن اتضح ان السلطة الرجعية ترفض ان يكون في البلاد سوى دكتاتوريتها الرجعية البوليسية ، وبادرت الى شن سلسلة حملات لابادة المقاومة ، كما قامت بانقلابها الملكي الابيض على صعيد اجهزة الدولة خاصة الجيش والامن العام والمخابرات تمهيدا لشن حملة ابادة شاملة ... وفعلا هذا ما وقع في أيلول ٧٠ . ولكن انضاج هذه العملية الثورية في ظل الظروف العربية والمحلية الكائنة في الاردن يتطلب فترة زمنية أطول رغم ان تطوير هذه العملية الثورية بهذا الاتجاه كان هو السائد قبيل حملة ايلول لان سلوك الرجعية دفع الجماهير وقواعد المقاومة الى تلمس المذبحة الرجعية المنتظرة واخذت صيحاتها ترتفع مطالبة بأخذ زمام المبادرة من يد الرجعية ، ولذا فقد اقر المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي الذي عقد في ٢٧ آب ١٩٧٠ في عمان وبالنص الحرفي « ضرورة اخذ زمام المبادرة من اجل تحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية تنتظم بها سلطة الجماهير المسلحة مع الجنود » . كما اقر ضرورة حسم التناقض مع السلطة الرجعية لانه بات تناقضا اساسيا (امام اصرار الرجعية على ذبح المقاومة ونزع سلاح الشعب) يجب حله حتى يصبح بامكان المقاومة تجنيد كامل قواها باتجاه متابعة الكفاح المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع اسرائيل والصهيونية. وايضا اقرت اللجنة المركزية لحركة المقاومة في ٩ أيلول ١٩٧٠ ضرورة تنظيم العملية الثورية لتحقيق سلطة وطنية واسقاط « السلطة العميلة » على حد تعبير البيان الصادر عنها . هذه كلها بالتأكيد انجازات تطلبت نضالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا دؤوبا ومثابرا من قبل يسار المقاومة ، الا أنها جاءت كنتائج متأخرة بفعل مجموع التطورات التي جرت في المنطقة العربية والاردن . ففي المنطقة العربية حدث تطور جديد في تموز ١٩٧٠ حيث وافقت القاهرة على مشروع روجرز ، وقد ادت هذه الموافقة الى انقسام في الحركة الوطنية وحتى في حركة المقاومة في الاردن ، بعد ان كانت موحدة الموقف تجاه مشاريع التسوية وبعد ان كانت سائرة بخطى حثيثة نحو موقف موحد من خلال التجربة العملية تجاه الوضع في الاردن. وقد استخدمت الرجعية الاردنية موافقة القاهرة على مشروع روجرز كمظلة نشطت من خلالها لتعبئة كامل قواها ، من اجل اخذ زمام المبادرة والاسراع في شن حملتها لتطويق وابادة المقاومة وكل ما هو وطني في أيلول . فقد تمكن الملك حسين من القيام بانقلاب ملكي ابيض في صفوف الجيش والمخابرات والامن العام بضبط جميع قيادات اجهزة الدولة في قبضة يده ، ثم اقال الوزارة التي مثلت دور حصان طروادة بالنسبة للمقاومة حيث شاركت فيها بعض العناصر البورجوازية الوطنية . هذه الظروف هي التي ابقت كل عملية التطوير التي جرت تحت ضغط ومبادرات يسار المقاومة تقف عند حدود المواقف السياسية الحاسمة تجاه الوضع ، دون ان تترجم بخطة عملية لاخذ زمام المبادرة وحل ازدواجية السلطة ، يضاف اليها اعتبارات تتعلق بالتركيب الذاتي للمقاومة ، وبالمدى الذي كان مفتوحا امامها مقارنا بالسرعة الملحوظة التي كانت تتحرك بها السلطة الرجعية .

قلت ان منهج فتح كان هو المنهج السائد في حركة المقاومة ، وهو الذي مثل امتداد السياسة العربية الى داخل حركة المقاومة ، كيف تفسر على ضوء ذلك اسهام فتح الاساسي في مواجهة حملات النظام الاردني والنظام اللبناني ؟

ان وضع منظمة فتح يمثل محصلة للتناقضات العربية وامتداداتها في الساحة الفلسطينية ، وهذا يعني ان فتح كمنظمة وطنية فلسطينية تتأثر بمجموع هذه التناقضات والضغوطات العربية التي تنصب على الخط الوطني العام والعريض لمنظمة فتح . ولكن علينا ان نلاحظ باستمرار ان تصدي فتح لهجمات الابادة في الاردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح. والحلقة المركزية في انتقاد هذا الموقف هو اعتماده على مواقف الدفاع الذاتي السلبي ، وفي تاريخ كل الثورات ، تقود مواقف الدفاع الذاتي الى الهزيمة. وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومة الفلسطينية ، قبل أيلول وبعد أيلول ، مصدرها بالاصل اعتماد مبدأ وموقف الدفاع الذاتي السلبي (ترك قوى الثورة مكشوفة ومحاصرة من القوات